Oyoun Masr Association
OMA

ورقة بحثية

التمثيل العابر للحدود:

آليات مبتكرة لمشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية

حزب العدل

مركز العدل لدراسات السياسات العامة

WASLA Research Center
مركز أبحاث وصلة

مركز أبحاث وصلة

مدير المركز
مي عجلان

تحت اشراف
د. مصطفى عباس
مساعد رئيس حزب العدل لشؤون المصريين بالخارج

رئيس الحزب
النائب/ عبد المنعم إمام

التمثيل العابر للحدود: آليات مبتكرة لمشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية

اعداد
مي عجلان
محمود علاء

تصميم
رانية نقرة

حقوق الطبع والنشر محفوظة - يوليو 2025

info@wasla.de
www.wasla.de

WASLA Research Center
مركز أبحاث وصلة

Oyoun Masr Association
OMA

مركز العدل لدراسات السياسات العامة

حزب العدل

تقديم

تُمثل مشاركة المصريين بالخارج في الحياة السياسية أحد أركان بناء الدولة الحديثة، لما لهم من دور وطني أصيل يتجلى في دعم الاقتصاد الوطني، ونقل الصورة الحقيقية عن مصر في الخارج، والمساهمة في صياغة مستقبلها الديمقراطي. وإيمانًا منّا في حزب العدل بهذه الحقيقة، جاءت هذه الورقة البحثية كمبادرة مشتركة بين **مركز أبحاث وصلة، ومركز العدل لدراسات السياسات العامة - حزب العدل، و جمعية عيون مصر** لتكون مدخلًا علميًا يعكس رؤى الجاليات المصرية في الخارج، ويقترح آليات مبتكرة لمشاركتهم الفاعلة في الاستحقاقات الانتخابية، وعلى رأسها انتخابات مجلس الشيوخ 2025.

لقد أطلق حزب العدل رسميًا غرفة عمليات خاصة بالمصريين بالخارج لمتابعة انتخابات مجلس الشيوخ ، إيمانًا بالدور الحيوي الذي يضطلع به أبناء الجاليات المصرية في دعم الاقتصاد والمشاركة السياسية. فقد درب الحزب 15 مندوبًا من أعضاء الحزب المقيمين بالخارج لتمثيل الحزب في 11 دولة عربية وأوروبية، ولتقديم الدعم اللوجستي والمعرفي للناخبين في مقار السفارات والقنصليات المصرية. كما أنشأ الحزب وحدة دراسات معنية بشؤون المصريين بالخارج، تهدف إلى إنتاج معرفة سياساتية مبنية على الواقع والتجربة المباشرة.

إن هذه الورقة ليست فقط نتاج عمل بحثي، بل هي خطوة عملية في مسار أوسع نسعى فيه إلى تمكين المصريين بالخارج سياسيًا، وربطهم بمسار الإصلاح والبناء الوطني، انطلاقًا من قناعة راسخة بأنهم ليسوا مجرد مواطنين في الخارج، بل شركاء في القرار الوطني.

د. مصطفى عباس
مساعد رئيس حزب العدل لشؤون المصريين بالخارج

WASLA Research Center
مركز أبحاث وصلة

Oyoun Masr Association
OMA

مركز العدل لدراسات السياسات العامة

حزب العدل

التمثيل العابر للحدود:

آليات مبتكرة لمشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية

تأتي هذه الورقة البحثية المشتركة بعنوان "التمثيل العابر للحدود: آليات مبتكرة لمشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية" في سياق متجدد من النقاشات الوطنية والدولية حول تعزيز دور الجاليات المصرية في الخارج في صياغة السياسات العامة والمشاركة السياسية الفاعلة. وإذ تتوزّع الجاليات المصرية عبر القارات، فإن قدرتها على التأثير والمساهمة في صنع القرار لا تزال دون المأمول، رغم ما تمتلكه من كفاءات وولاء راسخ للوطن.

تمثل هذه الدراسة ثمرة تعاون رباعي بين **مركز أبحاث وصلة، ومركز العدل لدراسات السياسات العامة، وحزب العدل، و جمعية عيون مصر** ضمن إطار من العمل البحثي الشبابي المتخصص، حيث قام فريق من الباحثين الشباب في المهجر بتقديم رؤية نقدية بناءة، واقتراحات سياساتية واقعية، تنبع من تجربة معيشة المغترب، وتسعى إلى ردم الفجوة القائمة بين الدولة ومواطنيها في الخارج، لا سيما في ما يتعلق بالاستحقاقات الانتخابية المقبلة.

وتسعى الورقة إلى تقديم مقترحات عملية لتمكين المصريين بالخارج من ممارسة حقهم الانتخابي عبر آليات مبتكرة تواكب التحولات الرقمية واللوجستية والسياسية، بما يعزّز مفهوم "التمثيل العابر للحدود" كدعامة أساسية للديمقراطية المصرية المعاصرة.

يظهر على الغلاف خونسو – إله القمر والسفر في مصر القديمة، رمز العبور والحماية والتجدد عبر الزمان والمكان.

WASLA Research Center
مركز أبحاث وصلة
Oyoun Masr Association
OMA
مركز العدل لدراسات السياسات العامة
العدل
حزب العدل

ملخص تنفيذي

يُشكِّل المصريون المقيمون بالخارج شريحة مهمة من أبناء الوطن، إلا أن مشاركتهم في الانتخابات الوطنية ما زالت دون المأمول بسبب عقبات لوجستية وقانونية وسياسية. تهدف هذه الورقة إلى طرح سياسات عامة مبتكرة لتعزيز مشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة "انتخابات مجلس الشيوخ ومجلس النواب" وضمان تمثيلهم العادل في الحياة السياسية.

يتمحور المقترح حول حزمة آليات انتخابية (مثل التصويت عبر البريد والتصويت الإلكتروني وتيسير التصويت في السفارات والقنصليات) وآليات غير انتخابية (كتشكيل مجالس استشارية ومنصات رقمية لتواصل المغتربين مع الدولة) بغية دمج المصريين بالخارج في صنع القرار. كما تستعرض الورقة تجارب دولية ناجحة للاستفادة منها. وتختتم بتوصيات عملية لصنّاع القرار تراعي ضمان النزاهة الانتخابية، وتقليل التكلفة، والوصول لأكبر عدد من المغتربين، بما يحقق أقصى استفادة من التمثيل العابر للحدود في تعزيز الديمقراطية المصرية.

مدخل

شهدت الأعوام الأخيرة اهتماماً متزايداً بملف مشاركة المصريين المقيمين بالخارج في الحياة السياسية. بعد ثورة 25 يناير 2011، تم إقرار حق المصريين بالخارج في التصويت بالانتخابات العامة لأول مرة بصورة فعلية. وبالفعل شارك المغتربون في الاستفتاءات والانتخابات اللاحقة، حيث سُجّل حضور بارز لهم في الانتخابات الرئاسية عام 2014 التي شهدت تصويت أكثر من 318 ألف مصري مغترب عبر 141 لجنة اقتراع في 124 دولة.

ورغم أن هذا الرقم كان قياسياً آنذاك، وفي هذا الصدد أفادت لجنة المتابعة للمصريين فى الخارج أن إجمالى عدد الناخبين الذين أدلوا بأصواتهم 30 ألفا و531 ناخبا بإجمالى عدد أصوات باطلة 1856 صوت، والصحيحة 28675 صوتا وذلك خلال الجولة الأولى، بينما بلغ عدد من حضروا إلى مقار التصويت في الخارج في المرحلة الثانية 37 ألف و100 صوت وذلك ووفقا لتصريحات المتحدث باسم لجنة الانتخابات، المستشار عمر مروان حينها، إلا أنه ما زال متواضعاً قياساً بعدد المصريين المقيمين في الخارج المؤهلين للتصويت، خاصة أن الدولة المصرية حرصت على تضمين اهتمامات المغتربين في هيكل النظام السياسي.

وبالرغم من التعديلات الدستورية في 2019 التي ألزمت بتمثيل المصريين بالخارج في البرلمان ضمن مقاعد مخصصة وبالفعل، أُفرز مجلس النواب (2021-2026) عن فوز 8 نواب من المصريين في الخارج ضمن نظام القوائم الحزبية، إلا أنه على صعيد انتخابات غرفتي البرلمان المصري لعام 2020، اتسمت مشاركة المصريين بالخارج بخصوصية في آلياتها، حيث تم الاعتماد على نظام التصويت عبر البريد السريع من خلال البعثات الدبلوماسية المنتشرة حول العالم. ومع أهمية إتاحة الفرصة للمصريين في الخارج للمشاركة في العملية الانتخابية، لوحظ عدم وجود إحصائيات واضحة أو أرقام منفصلة معلنة من قبل الهيئة الوطنية للانتخابات توضح بشكل دقيق عدد المصريين بالخارج الذين سجلوا بياناتهم أو شاركوا بالفعل في هذه الانتخابات.

فبينما تم الإشارة بشكل عام إلى أن أكثر من 53 ألفاً من المصريين بالخارج قد سجلوا للمشاركة في المرحلة الأولى من انتخابات مجلس النواب، إلا أن الهيئة اكتفت بدمج أصوات المغتربين ضمن النتائج الكلية لنسب المشاركة الإجمالية المعلنة لكل مرحلة من مراحل انتخابات الغرفتين، مما حال دون توفير رؤية شفافة وواضحة لحجم ومستوى مشاركة الجالية المصرية في الخارج في هذين الاستحقاقين البرلمانيين.

كما كان جدير بالذكر إعادة تأسيس وزارة الدولة للهجرة وشؤون المصريين بالخارج في 2015 لتعزيز التواصل مع تنظيم مؤتمرات دورية للمصريين بالخارج كان آخرها النسخة الخامسة في أغسطس 2024 لبحث مساهماتهم في التنمية، إلا أنه رغم هذه الجهود، تبقى مشاركة المصريين المغتربين في الاقتراع محدودة. إذ تتراوح نسب تصويتهم عادة بين 2 إلى 7 % من إجمالي من يحق لهم التصويت، وهي نسبة منخفضة تستدعي ابتكار طرق وآليات جديدة لتيسير مشاركتهم.

وقد أظهرت التجارب أن عوامل مثل وجود منافسة انتخابية حقيقية وأهمية الاستحقاق تلعب دوراً في تعبئة المغتربين؛ فمثلاً ارتفعت أعداد المصوتين بالخارج في انتخابات تنافسية (مثل 2014)، بينما انخفضت في انتخابات أُعتُبرت محسومة مسبقاً عام 2018 حيث لم يتجاوز العدد 200 ألف ناخب مغترب بسبب شعور الكثيرين بأن النتيجة معروفة سلفاً من هنا تنبع الحاجة الملحّة لوضع إطار سياسات متكامل يذلّل العقبات أمام مشاركة المصريين بالخارج، ويبتكر حلولاً تعظّم استفادة الوطن من طاقاتهم وولائهم.

أولاً: التحديات الحالية لمشاركة المصريين بالخارج

على الرغم من حرص الدولة على إشراك المغتربين في العملية الديمقراطية، إلا أن الواقع الحالي يكشف عن جملة تحديات تعيق مشاركتهم الفاعلة في الانتخابات:

- **عقبات لوجستية وجغرافية،** يقتصر التصويت حالياً على مقار البعثات الدبلوماسية (السفارات والقنصليات)، وهي قليلة ومتباعدة جغرافياً. في الدول ذات المساحة الشاسعة أو الجاليات الكبيرة (مثل الولايات المتحدة والسعودية)، يضطر ناخبون لقطع مسافات طويلة للتصويت، كما أن مقار السفارات نفسها قد تكون صغيرة وغير مجهّزة لاستقبال آلاف الناخبين، مما يسبب تزاحماً ومشقة على الناخبين. وقد تمتد عملية الاقتراع لعدة أيام في الخارج لمحاولة التوافق مع فروق التوقيت وعطلات نهاية الأسبوع، إلا أن ذلك لا يلغي تماماً مشكلة تعارض أيام التصويت مع أيام العمل في بلد الإقامة أحياناً.

- **نقص البنية الإدارية وقواعد البيانات،** ما زالت عملية حصر وتسجيل الناخبين المصريين بالخارج تمثل تحدياً. فلا توجد قاعدة بيانات شاملة ودقيقة للمقيمين في الخارج مؤهلة للاستخدام الانتخابي، مما يضطر الهيئة الوطنية للانتخابات للاعتماد على تسجيل الناخب نفسه عبر الموقع الإلكتروني لكل استحقاق. كما أن كثير من المغتربين لا يمتلكون بطاقة رقم قومي سارية أو لم يحدثوا بياناتهم في السفارات، مما يحرم شريحة منهم من التصويت. ضعف التواصل الدوري بين الجاليات والسفارات يؤدي أيضاً إلى نقص الوعي بالإجراءات والمواعيد الانتخابية.

- **معوّقات قانونية ودبلوماسية،** يتطلب إجراء انتخابات في بلد أجنبي تنسيقاً مع سلطات ذلك البلد. بعض الدول ترفض إقامة لجان اقتراع أجنبية على أراضيها لأسباب سيادية، فيما تشترط دول أخرى إخطارها مسبقاً بفترة طويلة (قد تصل لشهرين) قبل إجراء التصويت، وهو ما قد لا يتواءم دائماً مع جداول الانتخابات المصرية. هذه التعقيدات القانونية والدبلوماسية قد تقلّص عدد الدول أو المدن التي يُسمح بإجراء التصويت فيها بالخارج.

- **قيود القدرات والموارد**، تعاني البعثات الدبلوماسية من محدودية في الكوادر البشرية والخبرات لإدارة العملية الانتخابية. لم يسبق للعديد من السفارات تنظيم انتخابات بحجم كبير، ولا يتوفر دائماً عدد كافٍ من الموظفين أو المتطوعين للإشراف على اللجان. هذا يثير مخاوف حول القدرة على ضمان سلاسة التصويت وسرعة الفرز وإعلان النتائج في الخارج.

- **مخاوف النزاهة والثقة،** أبدى البعض من أبناء الجاليات تخوّفهم من احتمال حدوث تلاعب أو انحياز في إدارة التصويت بالخارج. على سبيل المثال، هناك من يخشى تأثير موظفي السفارات على توجيه الأصوات أو التلاعب بالفرز لصالح طرف معين، خاصة في غياب إشراف قضائي مباشر على كل لجنة خارجية. كذلك يؤثر المناخ السياسي العام على ثقة المغتربين؛ ففي 2018 أحجم كثيرون عن التصويت اعتقاداً أن العملية شكلية، مما انعكس في فتور المشاركة. تعزيز الشفافية وضمانات الرقابة أصبحت ضرورة لاستعادة ثقة هؤلاء الناخبين.

- **تكلفة التصويت وعناء الانتقال،** يتكبد بعض المغتربين مشقة وتكاليف مالية للسفر إلى مقر اللجنة الانتخابية في دولة إقامتهم، خصوصاً إذا كانت في مدينة بعيدة. حيث يقتضي أحياناً السفر من مدن داخل الدولة المضيفة إلى مقر السفارة أو القنصلية، مع ما يصاحب ذلك من تكاليف وجهد قد يثني البعض عن المشاركة.

ثانيًا: الآليات الانتخابية المبتكرة المقترحة لمشاركة المغتربين

للارتقاء بمعدلات مشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات القادمة، تقترح الورقة اعتماد مزيج من الآليات الانتخابية المبتكرة والمجربة عالمياً، على النحو التالي:

- **التصويت عبر البريد (VOTE-BY-MAIL)**، يُعد التصويت البريدي من أكثر الآليات شيوعاً لاقتراع المواطنين بالخارج في العديد من الدول، وقد طُبّق جزئياً في التجربة المصرية. أتاحت الهيئة الوطنية للانتخابات خلال جائحة كوفيد-19 آلية التصويت البريدي في انتخابات مجلسي الشيوخ والنواب عام 2020، حيث قام الناخب المغترب بالتسجيل إلكترونياً ثم طباعة بطاقات الاقتراع وإرسالها عبر البريد السريع إلى سفارته وقد تضمنت الإجراءات التأكد من هوية الناخب عبر إرفاق صورة بطاقته أو جواز سفره وإقرار توقيعه مع بطاقات التصويت داخل مظروف مختوم، بما يضمن سرية التصويت وصحة نسبته لصاحبه.

- أثبتت هذه الآلية فعاليتها في تمكين آلاف المغتربين من التصويت عن بُعد بأمان خلال ظرف استثنائي. لذا يُوصى بتقنين واعتماد التصويت البريدي كخيار دائم للمصريين بالخارج، خاصة للمقيمين في مناطق بعيدة عن مقرات البعثات. سيسهم ذلك في توسيع نطاق الوصول للناخبين وتخفيف العبء اللوجستي، مع ضرورة توفير ضوابط صارمة للتحقق من الهوية ومنع الازدواجية والتلاعب (مثل استخدام أرقام سرية مرتبطة بكل ناخب وتسجيل البطاقات على قاعدة بيانات مركزية).

- **التصويت الإلكتروني عن بُعد (INTERNET VOTING)**، يعتبر التصويت عبر الإنترنت من أحدث الآليات التي بدأت بعض الدول اعتمادها، لا سيما لتسهيل اقتراع مواطنيها المقيمين بالخارج. على سبيل المثال، توفر فرنسا خيار التصويت الإلكتروني للمغتربين في الانتخابات التشريعية والقنصلية، وقد سجلت في يونيو 2024 رقماً قياسياً بتصويت أكثر من 410 ألف فرنسي بالخارج عبر الإنترنت في الجولة الأولى للانتخابات التشريعية. وأصبح التصويت الإلكتروني الخيار المفضّل لـ77% من الناخبين الفرنسيين بالخارج عام 2022 بعد إعادة العمل به.

- إن إتاحة منصة تصويت إلكترونية للمصريين بالخارج سواء عبر الحاسوب الشخصي أو تطبيق هاتف مؤمَّن من شأنه إزالة معظم العقبات الجغرافية والزمنية وزيادة المشاركة بشكل ملحوظ. ومع ذلك، ينبغي تبني هذه الخطوة بحذر تدريجي نظراً لحساسية ضمان النزاهة والأمن السيبراني. توضح التجربة الفرنسية أن التصويت الإلكتروني يُسمح به فقط في استحقاقات محددة (التشريعية دون الرئاسية) بسبب اعتبارات أمنية. لذا يمكن البدء باختباره في انتخابات أقل تنافسية (مثل انتخابات الشيوخ) أو كوضع اختياري إلى جانب الوسائل التقليدية. يجب إشراك خبراء التشفير والأمن الإلكتروني لتطوير نظام تصويت إلكتروني مشفّر ومحقق من طرف خارجي لضمان عدم الاختراق أو التلاعب OBJ. كما يمكن حصر التصويت الإلكتروني على شريحة الناخبين التي قامت بتسجيل مسبق وتفعيل هوية رقمية مرتبطة بقاعدة بيانات الناخبين.

- **تعزيز التصويت في السفارات والقنصليات (IN-PERSON VOTING) مع توسيع نطاقه**، يظل التصويت الحضوري في مقار البعثات الدبلوماسية ركيزة أساسية لاقتراع المصريين بالخارج. المقترح هنا تطوير وتحسين هذه الآلية عبر:

1. زيادة عدد لجان الاقتراع في الدول ذات الكثافة العالية (مثلاً فتح لجان إضافية في المدن البعيدة عن مقر السفارة بالتنسيق مع سلطات الدولة المضيفة، أو استخدام القنصليات الفخرية والمدارس المصرية في الخارج كمراكز اقتراع مؤقتة).
2. توفير إمكانات لوجستية أوسع في يوم الانتخاب (كتخصيص قاعات انتظار مجهزة أو نصب خيام لخدمة الناخبين كما فعلت السفارة المصرية في باريس خلال سقوط الأمطار)

3. تمديد فترة التصويت قدر الإمكان لتشمل عطلة نهاية الأسبوع في بلد الإقامة.
4. الاستفادة من المتطوعين من أفراد الجالية للمساعدة في تنظيم العملية داخل اللجان وخارجها، سواء بنقل الناخبين جماعياً إلى مقر التصويت.

هذه الإجراءات من شأنها تذليل صعوبات التصويت الحضوري وزيادة الطاقة الاستيعابية للجان بالخارج، مما يشجع مشاركة أعداد أكبر.

- **التصويت بالوكالة (PROXY VOTING)**، كخيار إضافي، يمكن دراسة إجازة التصويت بالوكالة بحيث يوكّل الناخب المغترب شخصاً آخر (موثوقاً ومقيماً في نفس بلد الاغتراب) للإدلاء بصوته نيابةً عنه في الحالات الاستثنائية التي يتعذّر فيها تماماً استخدام البريد أو الحضور الشخصي. بعض الدول مثل المملكة المتحدة تسمح بالتصويت بالوكالة لمواطنيها في الخارج إذا تعذّر التصويت المباشر. إلا أن تطبيق هذا الخيار يحتاج حذراً شديداً وإجراءات تحقق صارمة لضمان أن الوكالة حقيقية وتمّت بإرادة الناخب الأصلي ووفق ضوابط قانونية.

- **استحداث دوائر تمثيلية للمغتربين**، إلى جانب تيسير التصويت، يجدر النظر في تعديل النظام الانتخابي لضمان تمثيل مباشر وعادل للمصريين بالخارج. تمتلك دول عديدة دوائرَ خاصة للمقيمين في الخارج في برلماناتها. على سبيل المثال، لدى إيطاليا " دائرة انتخابية في الخارج " مخصصة للمغتربين بعدد 12 نائباً و4 شيوخ حالياً، ويتم انتخابهم عبر التصويت البريدي من الخارج؛ وكذلك فرنسا لديها 11 نائباً عن الفرنسيين حول العالم يُنتخبون مباشرة.

سبق أن اقترح البعض تخصيص مقاعد للمصريين بالخارج في مجلس النواب أسوة بتونس التي خصصت عدداً من المقاعد لتمثيل جالياتها إلا إن وجود دائرة أو دوائر خاصة بالمصريين في الخارج يمثل كل منها نائب أو أكثر سيؤدي إلى شعور المغتربين بقوة صوتهم السياسي واختيار ممثل مباشر لقضاياهم. ويمكن إدراج هذه الدوائر ضمن نظام القوائم أو بأي شكل يضمن عدم الإخلال بنسبة التمثيل النيابي الدستورية. مثل هذه الخطوة قد تتطلب تعديلاً تشريعياً لكنها تعزز التمثيل العابر للحدود بشكل مؤسسي ومستدام.

باستخدام هذه الحزمة المتنوعة من الآليات، يمكن أن تتحول عملية تصويت المصريين بالخارج من نموذج تقليدي محدود إلى نموذج حديث ومرن متعدد القنوات يُمكّن كل مواطن مغترب من اختيار وسيلة التصويت الأنسب لظروفه. الأهم هو تصميم وتنفيذ هذه الآليات مع الحفاظ على سلامة العملية الانتخابية وشفافيتها.

ثالثًا: الآليات غير الانتخابية لدعم مشاركة المصريين بالخارج

إلى جانب تيسير العملية الانتخابية ذاتها، من الضروري ابتكار آليات تكاملية لتعزيز ارتباط المصريين بالخارج بوطنهم وتشجيع مشاركتهم في الشأن العام بشكل مستدام يتجاوز فترة الانتخابات. فيما يلي بعض المقترحات في هذا الصدد:

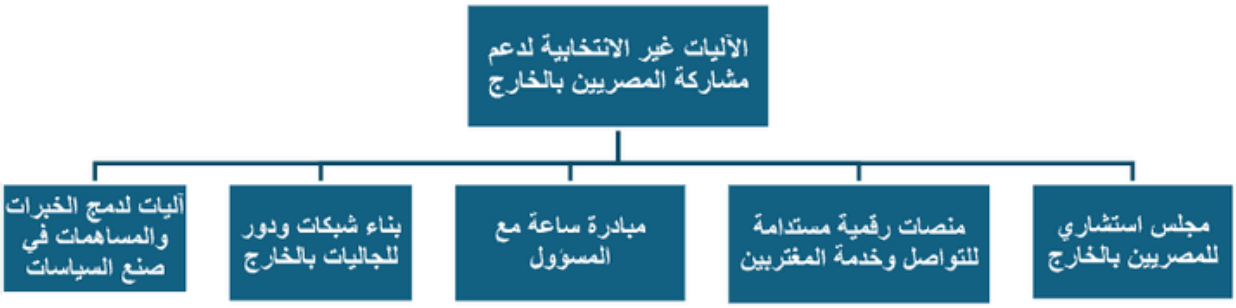

- **مجلس استشاري للمصريين بالخارج،** إنشاء كيان رسمي دائم يضم ممثلين عن الجاليات المصرية حول العالم ليكون حلقة وصل مؤسسية بين الدولة والمغتربين. تجدر الإشارة أن الفكرة طُرحت سابقاً عام 2012 عندما أعلنت رئاسة الجمهورية آنذاك عزمها تكوين مجلس استشاري يضم مصريين من كافة التجمعات الكبرى بالخارج ليجتمع دورياً بحضور رئيس الجمهورية. كما وافق مجلس الوزراء في 2015 على إنشاء مجلس استشاري يتبع وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج لتنفيذ هذه الفكرة. يُمكن تفعيل هذا المجلس بشفافية في الاختيار والتمثيل بحيث يضم نخبة من الكفاءات وممثلي الجاليات من قارات ودول مختلفة (بالتوازن بين الشباب والنساء والخبرات المتخصصة).

سيكون دور المجلس مزدوجاً:

1. **استشاري،** تقديم مقترحات وسياسات للحكومة في كل ما يمس شؤون المصريين بالخارج وسبل ربطهم بالوطن)
2. **تواصلي،** نقل استفسارات ومشكلات الجاليات للجهات الحكومية ومتابعة حلها.

إن وجود مثل هذا المجلس سيضمن أن صوت المغتربين مسموع في صنع القرار على مدار العام، وليس فقط في موسم الانتخابات، مما يعمّق شعورهم بالمشاركة ويعكس احتياجاتهم الحقيقية في السياسات الوطنية.

- **منصات رقمية مستدامة للتواصل وخدمة المغتربين،** في العصر الرقمي، تصبح التكنولوجيا أداة جوهرية لربط المغترب بوطنه الأم. قطعت وزارة الهجرة شوطاً في هذا المجال عبر تطوير أول تطبيق إلكتروني شامل للمصريين بالخارج على الهواتف الذكية يهدف هذا التطبيق ليكون منصة موحدة تجمع كافة الخدمات والمعلومات للمغتربين، بدءاً من الخدمات القنصلية مروراً بالمحفزات وصولاً إلى قنوات للتواصل المباشر كتلقي الشكاوى والمقترحات، لذا فإطلاق منصة مصر الرقمية للمغتربين وتحديثها المستمر يشكل فرصة ذهبية لبناء علاقة تفاعلية دائمة مع المصريين بالخارج. ولكن من الضروري إضافة خصائص تفاعلية مثل: منتديات حوارية افتراضية يمكن من خلالها للمغتربين مناقشة قضاياهم بشكل جماعي مع مسؤولي الدولة؛ واستطلاعات رأي إلكترونية دورية لاستطلاع آرائهم في الموضوعات محل الاهتمام العام. كذلك يمكن ربط التطبيق بمنظومة الانتخابات مستقبلاً لإخطار الناخبين بمواعيد التسجيل والتصويت أو حتى تمكين التصويت الإلكتروني من خلاله إذا سمح القانون بذلك في المستقبل.

مبادرة ساعة مع المسؤول، إلى جانب التواصل الكتابي عبر المنصات، يُستحسن تنظيم لقاءات افتراضية مباشرة بشكل منتظم بين قيادات حكومية وأبناء الجاليات المصرية. وقد نفذت وزارة الهجرة بالفعل مبادرة ساعة مع الوزيرة للقاء الجاليات عبر الفيديو كونفرانس بشكل دوري. ولكن يُقترح توسيع هذه الفكرة لتشمل مسؤولين من مجالات مختلفة (التعليم – لمناقشة شؤون أبناء المغتربين الطلاب؛ الاستثمار – لطرح فرص مشاركة المستثمرين المصريين بالخارج في المشروعات؛ الثقافة) مثل هذه اللقاءات الحيّة توفر للمغتربين شعوراً بقرب دوائر صنع القرار منهم، وتتيح لهم إيصال أصواتهم وأسئلتهم مباشرة والحصول على إجابات في الوقت الحقيقي. كما ترفع مستوى الوعي لديهم بسياسات الوطن وظروفه الراهنة، مما ينعكس إيجاباً على رغبتهم في المشاركة (بما فيها المشاركة الانتخابية).

- **بناء شبكات ودور للجاليات بالخارج،** يمكن استحداث آلية تعتمد على الاتحادات والنوادي المصرية في الخارج لتكون شريكاً في تعزيز المشاركة. على سبيل المثال، تشجيع تكوين اتحادات للمصريين في كل دولة (إن لم تكن موجودة) أو تنشيط القائم منها، وتزويدها بالدعم الفني من السفارات لتقوم بدور توعوي خلال فترة الانتخابات (مثل نشر المعلومات الصحيحة حول إجراءات التصويت ومواعيده، وحشد الأفراد للمشاركة). كما يمكن إشراك تلك الكيانات في ورش عمل أو تدريبات تنظمها الهيئة الوطنية للانتخابات ووزارة الهجرة حول مراقبة الانتخابات وحشد الناخبين، ليصبح أفراد الجالية أنفسهم سفراء للتوعية الديمقراطية فيما بينهم.

- **بآليات لدمج الخبرات والمساهمات في صنع السياسات،** إلى جانب الدور السياسي المباشر، تمتلك مصر رصيداً هائلاً من الكفاءات العلمية والمهنية بين أبنائها بالخارج. وقد أنشأت الدولة "المجلس الاستشاري لعلماء وخبراء مصر" التابع لرئاسة الجمهورية للاستفادة من هذه العقول يوصى بتفعيل روابط أو لجان فرعية ضمن هذا المجلس أو بشكل مستقل، تختص بوضع رؤى مُشتركة بين الداخل والخارج في مجالات معينة (مثل لجنة للاستثمار تضم رجال أعمال بالداخل والخارج لوضع مقترحات تحسين مناخ الاستثمار، أو لجنة للصحة العامة تضم أطباء مصريين عالميين للمساهمة في تطوير القطاع الصحي المحلي). مثل هذه الجهود تعزز شعور المصري المغترب بأنه جزء أصيل من عملية التنمية وصنع القرار الوطني، فيزداد حرصه على ممارسة حقوقه السياسية لدعم هذا المسار.

وعليه ، تسعى الآليات غير الانتخابية أعلاه إلى تمتين جسور التواصل بين الدولة ومواطنيها بالخارج وجعل المشاركة نهجاً مستمراً لا موسمي. فكلما شعر المصري المغترب أن صوته مسموع ومساهمته مقدَّرة في غير أوقات الانتخابات، ازداد حماساً للتعبير عن رأيه عبر صندوق الاقتراع عندما يحين الاستحقاق الانتخابي. إنها عملية بناء ثقة وانتماء متبادلة طويلة الأمد.

رابعًا: قراءة للتجارب الدولية الناجحة التي يمكن الاستقاء منها

تمتلك العديد من الدول تجارب رائدة في مجال إشراك مواطنيها المغتربين في الحياة السياسية يمكن أن تلهم واضعي السياسات في مصر، فالانتخابات العابرة للحدود ظاهرة عالمية، لم يعد تصويت المغتربين استثناءً؛ فمعظم دول العالم تسمح به الآن. ارتفع عدد الدول التي تعتمد إجراءات تصويت مواطنيها من الخارج إلى حوالي 150 دولة، بعدما كان العدد قليلاً قبل تسعينيات القرن الماضي. وفي أفريقيا تحديداً شهد العقدان الماضيان طفرة، حيث إن ما يقرب من ثلاثة أرباع الدول الأفريقية تسمح لمواطنيها في الخارج بالاقتراع حالياً، مقارنة بأربع دول فقط قبل عام 1990. هذا الانتشار يؤكد أن مشاركة المغتربين باتت جزءاً لا يتجزأ من المعايير الديموقراطية العالمية، بما يحفز مصر على تبني أفضل الممارسات في هذا المجال للحفاظ على صورتها الديمقراطية ودعم علاقتها بمواطنيها المغتربين. **فيما يلي استعراض موجز لبعض النماذج ذات الصلة:**

1. **نموذج إيطاليا،** تُعَد إيطاليا إحدى أبرز الدول التي ابتكرت نظاماً متكاملاً لتمثيل مواطنيها بالخارج. فبدءاً من عام 2006 خُصِّصت دائرة انتخابية خارجية (CIRCUMCISION ESTERO) للمغتربين الإيطاليين، أُسنِد لها آنذاك 12 مقعداً في مجلس النواب و6 مقاعد في مجلس الشيوخ (ومؤخراً قلّصت إلى 8 و4 مقاعد على التوالي بعد إصلاح 2019). يقوم الإيطاليون في المهجر بانتخاب ممثليهم في البرلمان عبر التصويت البريدي الذي أُقِرّ قانونياً سنة 2001. قبل ذلك، كان يتوجب على الناخب المغترب أن يسافر شخصياً إلى موطنه للإدلاء بصوته، ما أدى لعزوف شبه تام بسبب كلفة السفر ومشقته.

أما بعد اعتماد الاقتراع البريدي المجاني نسبياً (ترسل الحكومة حزم التصويت بالبريد إلى كل مسجَّل في القوائم)، ارتفعت المشاركة بشكل كبير واندمجت الجاليات الإيطالية حول العالم في العملية السياسية. ويمكن لمصر الاستفادة من هذه التجربة عبر دراسة إطارها القانوني والتطبيقي، خاصة وأن التصويت عبر البريد أثبت كفاءة عالية هناك في تغطية ملايين الإيطاليين بالخارج مع الحفاظ على سلامة النتائج، حتى بات نحو ثلثي أصوات المغتربين الإيطاليين يأتي عبر البريد في بعض الاستحقاقات.

2. **نموذج فرنسا**، فرنسا تخصص 11 دائرة تشريعية للمقيمين بالخارج ينتخب كل منها نائباً في البرلمان (الجمعية الوطنية)، مما يضمن صوتاً مباشراً للمغتربين تحت قبة البرلمان. الأبرز أن فرنسا تعتمد منظومة تصويت مرنة للمغتربين تشمل أربعة خيارات:

- التصويت الشخصي في مراكز الاقتراع (السفارات والقنصليات)
- التصويت عبر الوكالة،
- التصويت عبر البريد
- التصويت عبر الانترنت

وفي الانتخابات التشريعية 2022، استخدم 77% من الفرنسيين بالخارج خيار التصويت الإلكتروني نظراً لسهولته، بينما انخفض اعتماد التصويت البريدي إلى أقل من 1% بسبب عراقيل البريد وتأخره، بل إن وزارة الخارجية الفرنسية باتت تُنفر الناخبين من خيار البريد بسبب عدم موثوقية وصول الطرود في الوقت. عوضاً عن ذلك، عززت فرنسا بانتظام منصتها للتصويت الإلكتروني مع تحديثات أمنية مستمرة واستعانت بخبراء مستقلين لمراجعة النظام.

ورغم أن التصويت عبر الإنترنت غير مسموح به في انتخابات الرئاسة لاعتبارات أمنية عليا، فإن النموذج الفرنسي يبيّن إمكانية التوفيق بين إتاحة خيارات متعددة للمغترب وبين الحفاظ على مستوى عالٍ من أمان التصويت. الدرس المستفاد لمصر هو تبنّي مقاربة مرنة تضع احتياجات الناخب المغترب أولوية، وتجربة مختلف الآليات للوصول إلى الأنسب، وعدم الارتهان لآلية واحدة قد لا تخدم الجميع.

3. **نموذج تونس**، عقب ثورة 2011، خصصت تونس في برلمانها مقاعد محددة لدوائر الخارج (مثل فرنسا 1 وفرنسا 2 وإيطاليا وأمريكا وغيرها)، وبلغ عددها في بعض الدورات 18 مقعداً من إجمالي 217 مقعداً. وقد أدلى التونسيون بالخارج بأصواتهم في عدة انتخابات عبر مراكز اقتراع في السفارات والقنصليات، وشهدت انتخابات 2014 مثلاً مشاركة فاعلة من جاليات أوروبا وأمريكا. إلا أن الانتخابات التشريعية الأخيرة في 2022 التي غيّر فيها القانون الانتخابي إلى نظام الأفراد وألغيت القوائم الحزبية واجهت تحديات أبرزها ضعف إقبال المغتربين حتى أن بعض دوائر الخارج لم يترشح فيها أحد، مما أدى إلى شغور مقاعدها، التجربة التونسية تبرز أهمية وجود إطار قانوني مستقر ومشجع لمشاركة المغترب، وأهمية ارتباط حماس الجاليات بمدى تنافسية الانتخابات وإيمانهم بجدواها. بالنسبة لمصر، يظل النموذج التونسي مفيداً لجهة فكرة تخصيص مقاعد برلمانية للمغتربين (وقد تحقق جزء منها عبر قائمة 2020)، مع تفادي الأخطاء التي قد تؤدي لعزوفهم.

4. **إستونيا،** تسمح منذ سنوات لمواطنيها – داخل وخارج البلاد بالتصويت الإلكتروني باستخدام الهوية الرقمية بأمان عالي، وبلغت نسبة مشاركة الإستونيين بالخارج مستويات جيدة نتيجة ذلك.

5. **الولايات المتحدة وكندا وأستراليا،** تتيح لمواطنيها المغتربين التصويت عبر البريد على نطاق واسع في الانتخابات الفيدرالية.

6. **الإمارات العربية المتحدة**، اعتمدت التصويت الإلكتروني في مراكز منتشرة حول العالم لانتخابات المجلس الوطني الاتحادي، حيث يتوجه المواطنون في الخارج لأقرب سفارة ويدلون بأصواتهم إلكترونياً عبر نظام مركزي

مثل هذه الابتكارات تؤكد أن توفير خيارات بديلة غير الاقتراع الورقي التقليدي أصبح أمراً ضرورياً لمواكبة أنماط الحياة الحديثة للمغتربين، وباستقراء هذه التجارب الدولية، نجد قاسماً مشتركاً يتمثل في تنويع قنوات المشاركة وضمان التمثيل المباشر للمغتربين، مع الموازنة بين التسهيل والحماية. ومن هذا المنطلق، تتبلور التوصيات العملية أدناه لتطبيق ما يناسب الحالة المصرية.

خامسًا: التوصيات

بناءً على التحليل أعلاه، تقدم هذه الدراسة مجموعة توصيات استراتيجية تهدف إلى تعزيز مشاركة المصريين بالخارج في الانتخابات المقبلة، بما يضمن النزاهة والفعالية وتوسيع نطاق التمثيل، مع مراعاة المستجدات والاحتياجات الحالية للجاليات المصرية حول العالم:

. تقنين وتوسيع آليات التصويت عن بُعد

إن الآليات الحالية للتصويت (البريد) لم تعد كافية لتغطية الأعداد المتزايدة للمصريين بالخارج وتطلعاتهم لمشاركة أكثر سهولة وفعالية، كما أن التقنين التشريعي ضروري لإضفاء الشرعية والثقة على هذه الوسائل الجديدة والمتطورة. لذلك، نوصي بضرورة الإسراع في تعديل التشريعات ذات الصلة (مثل قانون مباشرة الحقوق السياسية وقوانين الانتخابات) لإدراج التصويت الإلكتروني كخيار أساسي وفعّال للمصريين بالخارج، إلى جانب تطوير وتحديث نظام التصويت البريدي. يجب أن تتضمن اللوائح التنفيذية تفصيلاً دقيقاً لضوابط كل وسيلة، بما في ذلك تحديد مواعيد صارمة للإرسال والاستلام البريدي، مع اعتماد مظاريف مؤمنة ومرقمة وإلزامية إرفاق إثبات هوية ساري وإقرار موقع لضمان النزاهة، واستكشاف تقنيات تتبع متقدمة للمظاريف. أما بالنسبة للتصويت الإلكتروني، فيجب اعتماد منظومة إلكترونية متطورة وآمنة تتضمن نظام تحقق ثنائي متقدم للتحقق من هوية الناخب، وتشفير كامل للاقتراع لضمان السرية التامة، مع ضرورة إشراف لجان فنية مستقلة من خبراء الأمن السيبراني وتقنية المعلومات على اختبار وتقييم المنظومة بشكل دوري قبل كل استخدام فعلي، مع الحرص على أن تكون المنصة سهلة الاستخدام وتدعم عدة لغات.

. تعزيز الثقة والشفافية في عملية الاقتراع بالخارج

تُعد الشفافية هي الأساس لبناء الثقة بين الناخب المغترب والعملية الانتخابية، وهي ضرورية لتبديد أي مخاوف تتعلق بالنزاهة والتلاعب في أصواتهم التي تُعد أمانة. لذلك، نوصي بضرورة اتخاذ خطوات ملموسة لتعزيز الشفافية والنزاهة في جميع مراحل اقتراع الخارج، من خلال السماح بوجود مراقبين ووكلاء عن المرشحين والقوائم في لجان التصويت بالخارج (من أفراد الجالية المؤهلين والمسجلين لدى الهيئة) لمتابعة سير عملية التصويت والفرز. كما يجب الاستفادة القصوى من القضاة المصريين المنتدبين أو الموفدين بالخارج للإشراف على اللجان كلما أمكن، بالإضافة إلى الاستعانة بخبراء تقنيين لضمان سلامة وكفاءة الأنظمة الإلكترونية. ولضمان الشفافية المطلقة، يجب بث رسائل دورية ومحدثة حول أرقام وإحصاءات المشاركة تباعاً خلال أيام التصويت، ونشر نتائج كل لجنة خارجية بشكل فوري وشفاف عقب الفرز، مع إتاحة البيانات بتنسيق يسهل التحقق والمقارنة (على سبيل المثال، مقارنة عدد المظاريف المستلمة مع الأصوات المفرزة أو الأصوات الإلكترونية المسجلة).

. تخفيف الأعباء اللوجستية والمالية عن الناخب المغترب

نبغي ألا تشكل التكلفة والجهد اللوجستي عائقاً أمام ممارسة الحق الدستوري للمصريين بالخارج، خاصة مع التباعد الجغرافي والظروف الاقتصادية المتنوعة التي قد يواجهونها. لذلك، نوصي بضرورة أن تتخذ الدولة إجراءات لتخفيف التكلفة المباشرة وغير المباشرة عن الناخبين المغتربين، وذلك بالتفاوض مع شركات الشحن الدولية لتوفير أسعار تفضيلية مخفّضة أو خدمة مجانية لإرسال مظاريف التصويت بالبريد السريع خلال فترة الانتخابات، في إطار مسؤوليتها المجتمعية. يمكن كذلك أن تتحمل الدولة المصرية تكلفة ردّ البريد عن طريق إرفاق ملصقات بريد مدفوعة مقدماً مع المواد الانتخابية.

وفي حال الإبقاء على التصويت الحضوري (لمن لا يفضلون الآليات الأخرى)، يجب تشجيع وتسهيل تنظيم مبادرات نقل جماعي مجانية في يوم الانتخاب (مثل حافلات تؤمّنها السفارات/القنصليات بالتنسيق مع الجاليات أو المتطوعين) من التجمعات الرئيسية للمصريين إلى مقار اللجان. هذا بالإضافة إلى تبسيط إجراءات التسجيل والتحقق من القيد الانتخابي عبر منصات رقمية سهلة الاستخدام، مع توفير دعم فني ولغوي متعدد.

. حملات توعية رقمية مكثفة ومخصصة للجاليات

تُعد التوعية الفعالة والمبكرة هي المحرك الأساسي لزيادة نسب المشاركة، خاصة في ظل التنوع الجغرافي والتركيبة الديموغرافية للجاليات المصرية حول العالم. لذلك، نوصي بضرورة أن تطلق وزارة الهجرة وشؤون المصريين بالخارج والهيئة الوطنية للانتخابات حملة توعية شاملة ومبتكرة موجهة للمصريين بالخارج قبل الانتخابات بوقتٍ كافٍ. هذه الحملة يجب أن تركز على التوعية الرقمية المتكاملة باستخدام قنوات التواصل الاجتماعي الأكثر انتشاراً بين الجاليات (فيسبوك، تويتر، إنستغرام، تيك توك، مجموعات واتساب وتليجرام)، بالإضافة إلى تطبيقات المراسلة المباشرة وقنوات اليوتيوب، لتقديم محتوى تفاعلي وجذاب. كما يجب تقديم شروحات مبسطة ومرئية لجميع خطوات التسجيل والتصويت بكل وسيلة (بريد، إلكتروني، حضوري)، ومواعيد كل مرحلة بالتفصيل، عبر فيديوهات قصيرة ورسوم توضيحية ومحتوى تفاعلي. ولتعظيم الأثر، يجب التعاون مع قيادات الجاليات والشخصيات المصرية المؤثرة في الخارج، لا سيما من الشباب ومنصات المحتوى الرقمي، لحثّ الناس على المشاركة برسائل مصوّرة ومحتوى أصيل يعكس تجاربهم، مع تدشين خط ساخن دولي مجاني، أو منصة دعم فني عبر الإنترنت للرد الفوري على استفسارات المصريين بالخارج وحل أي مشكلات تقنية قد تواجههم أثناء عملية التصويت أو التسجيل.

. تطوير وتأهيل البنية المؤسسية الرقمية والإدارية

يتطلب توسيع نطاق المشاركة الفعالة للمصريين بالخارج بنية تحتية إدارية وتقنية قوية ومحدثة، تكون قادرة على استيعاب وإدارة عملية انتخابية معقدة عبر الحدود بكفاءة. لذلك، نوصي بضرورة إنشاء وحدة دائمة ومتخصصة لشؤون انتخابات المصريين بالخارج داخل الهيئة الوطنية للانتخابات، تكون مهمتها تحديث قاعدة بيانات الناخبين المغتربين بشكل دوري بالتعاون مع وزارة الخارجية ووزارة الهجرة (باستخدام بيانات التسجيل القنصلي، سجلات التحركات، وغيرها). يجب أيضاً الاستثمار في التدريب المتقدم لكوادر البعثات الدبلوماسية بشكل مستمر على أحدث تقنيات إدارة العملية الانتخابية، وتجهيزهم بأدلة إجراءات مبسطة وواضحة ومحدثة لكل مرحلة.

كما يتوجب تطوير نظام ربط إلكتروني مركزي آمن يربط اللجان الفرعية بالخارج بغرفة عمليات مركزية في الهيئة الوطنية للانتخابات لضمان سرعة الإبلاغ عن أي عوائق ميدانية أو تقنية ومعالجتها فوراً، بالإضافة إلى جمع البيانات والإحصائيات اللحظية، والاستثمار في بنية تحتية تقنية قوية للبعثات الدبلوماسية تدعم التصويت الإلكتروني، وتوفر اتصالات آمنة وسريعة لضمان سلاسة العملية.

. تعزيز التواصل المستمر والشراكة ما بعد الانتخابات

إن الحفاظ على اهتمام المغتربين ومشاركتهم لا يتوقف عند انتهاء الانتخابات؛ بل يمتد إلى بناء علاقة مستمرة تعزز شعورهم بالانتماء والتأثير الفعلي في وطنهم. لذلك، نوصي بضرورة أن تُعقب الانتخابات خطوات تواصل وشكر رسمي توجهها الدولة للمشاركين من أبناء الجاليات، مع تبيان الأثر الفعلي لأصواتهم في النتائج الإجمالية أو على مستوى دوائرهم (إن أمكن)، لتعزيز شعورهم بقيمة مشاركتهم.

كما يجب المضي قُدماً في تفعيل المجلس الاستشاري للمصريين بالخارج أو منصات حوار مماثلة كمنصة دائمة لمناقشة التحديات، جمع المقترحات، وتحسين السياسات المستقبلية بناءً على تجربتهم في الانتخابات. ولضمان التحسين المستمر، يمكن إجراء استطلاع رأي إلكتروني شامل بعد كل استحقاق انتخابي لسؤال الناخبين المغتربين عن تجربتهم، آرائهم في التسهيلات المقدمة، وما يمكن تطويره في العمليات المستقبلية، للاستفادة من هذه التغذية الراجعة في تصميم سياسات انتخابية أكثر فعالية وملاءمة لاحتياجاتهم.

إن تبني هذه التوصيات من قبل صانع القرار كفيل بإحداث نقلة نوعية في مستوى مشاركة مواطنينا بالخارج في العملية الديمقراطية. فهي تجمع بين الابتكار واستخدام التقنيات الحديثة، مع التركيز على إزالة العقبات اللوجستية وتعزيز الثقة والشفافية. إن المصريين بالخارج ثروة بشرية وسياسية لا يستهان بها، وتمكينهم من المشاركة الكاملة في انتخاب ممثليهم عبر الحدود سيعزز ارتباطهم بوطنهم ويسهم في إثراء التجربة الديمقراطية المصرية بمفهومها الواسع والشامل، بما يتماشى مع التطورات العالمية والتحولات الرقمية.

المراجع

1. الهيئة العامة للاستعلامات. (2023). " الهجرة " تواصل متابعة تصويت المصريين بالخارج في الانتخابات الرئاسية.
2. بوابة الأهرام. (2024). رسائل التصويت بالخارج: استعراض لمشهد إقبال المصريين بالخارج في انتخابات الرئاسة 2024.
3. اليوم السابع.(2023). إقبال كثيف من المصريين بالخارج على التصويت في الانتخابات الرئاسية 2024.
4. The New Arab. (2018). Lacklustre turnout among Egyptian expats attributed to political concerns.
5. نافذة مصر. (2011). تحديات المصوّتين في الخارج: رصد مبكر لأهم العقبات التقنية واللوجستية أمام تصويت المغتربين.
6. اليوم السابع. (2014). لغز تمثيل المصريين بالخارج بانتخابات البرلمان مازال يبحث عن إجابة.
7. المصري اليوم. (2012). الرئاسة تعلن إنشاء مجلس استشاري للمصريين بالخارج.
8. صحيفة الخليج. (2015). إنشاء مجلس استشاري جديد لشؤون المصريين بالخارج بقرار من مجلس الوزراء.
9. اليوم السابع. (2024). وزارة الهجرة تكشف إطلاق أول تطبيق للمصريين بالخارج.
10. Democracy Technologies. (2024). French overseas voters set new online voting record.
11. Overseas constituencies of the Italian Parliament. Retrieved July 5, 2025.
12. International Organization for Migration. (2015). Diffusion of external voting in Africa.

مركز أبحاث وصلة

مدير المركز
مي عجلان

تحت اشراف
د. مصطفى عباس
مساعد رئيس حزب العدل لشؤون المصريين بالخارج

رئيس الحزب
النائب/ عبد المنعم إمام

التمثيل العابر للحدود: آليات مبتكرة لمشاركة المصريين بالخارج في الاستحقاقات الانتخابية

اعداد
مي عجلان
محمود علاء

تصميم
رانية نقرة

حقوق الطبع والنشر محفوظة - يوليو 2025

info@wasla.de
www.wasla.de